

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5-9 حزيران/يونيه 2023

مشروع قرار بشأن تسريع التحوّل في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030

نص مقدم من البرازيل وبوتسوانا وبيرو وجنوب أفريقيا

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إنّ تشير إلى قرار مجلس الإدارة 7/24 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2013 بشأن طي صفحة العشوائيات إلى الأبد، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، إلى جانب الغاية 11-1 - ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030 - التي تحدد معاً الصلة بين التوسع الحضري المدار إدارة جيدة والنهوض بحياة سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية،

وإنّ تشير أيضاً إلى أن الخطة الحضرية الجديدة⁽¹⁾ تتضمن خطة تنفيذ لمعالجة الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة وتشكل أداة حاسمة للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11،

وإنّ تلاحظ أن الحي الفقير⁽²⁾ يعرف بأنه مستوطنة أو مساكن عشوائية تعاني فيها أغلبية الأسر المعيشية من واحد أو أكثر من أوجه الحرمان التالية: الافتقار إلى الحيازة الآمنة، وعدم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه مُحسنة، وعدم وجود مرافق صرف صحي محسنة، وانعدام الأمن أو السلامة، وعدم كفاية حيز المعيشة، وضعف المتانة الهيكلية للمسكن،

وإنّ تسلّم بأن إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة هو أحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي، وبأن التوسع الحضري السريع الذي تشهده بلدان كثيرة كثيراً ما يصاحبه انتشار الفقر بسبب هجرة الناس إلى المدن هرباً من انعدام الفرص والفقر والنزاعات وعدم الحصول على الخدمات الأساسية والأثر السلبي لتغير المناخ وغير ذلك من المصاعب،

(1) A/RES/71/256، المرفق.

(2) انظر قرار مجلس الإدارة 7/24.

وإن تسلّم أيضاً بأن قدراً كبيراً من التوسع الحضري يحدث في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وأن العديد من المدن والبلدات غير مستعدة بشكل كافٍ للتعامل مع مستويات غير مسبوقه من النمو السكاني وليست لديها القدرة الكافية لاستيعابها، وأن البنية التحتية ليست دائماً قادرة على استيعاب هذا التدفق،

وإن تُقر بأن الانتشار العالمي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدى إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث غالباً ما يستبعد سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية من تلقي الخدمات المتعلقة بالثروة والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية، ويعتمدون على الاقتصادات غير الرسمية، ويعيشون في مناطق عالية الكثافة ذات ضمان حياة محدود وغالباً ما يعيشون في بيئات خطيرة،

وإن تُقر بالنتائج الواردة في منشور الأمم المتحدة المعنون "تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022" الذي يسلط الضوء على حقيقة أن مؤشر هدف التنمية المستدامة 11-1-1 - 'خفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة' - هو أحد المؤشرات التسعة التي تراجع تنفيذها على الصعيد العالمي، وإن تشدد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق الهدف بحلول عام 2030،

وإن تشدد على ضرورة التعجيل باتخاذ إجراءات لتحسين الأحوال المعيشية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية باعتبار ذلك إحدى أكثر المشاكل إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تلبية احتياجات ما يقدر بـ 1.5 بليون شخص ممن يعيشون حالياً في الأحياء الفقيرة، وإلى بليون شخص إضافي يتوقع أن يعيشوا في الأحياء الفقيرة في غضون السنوات الـ 30 القادمة، وفقاً لتقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³⁾،

وإن تُنوّه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة محنة سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية من خلال برامج مختلفة، بما في ذلك التحسينات في الموقع ونقل السكان إلى سكن لائق وميسور التكلفة،

وإن تعرب عن تقديرها لما يقدمه البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة التابع لموئل الأمم المتحدة، وإن تسلّم بأن البرنامج قد قدم رؤية مشتركة من المستوى المطلوب لتوسيع نطاق الإجراءات التحويلية في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، وإن ترحب ببرامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة التي ينفذها موئل الأمم المتحدة في مختلف البلدان،

وإن تحيط علماً بإطلاق موئل الأمم المتحدة "خطة العمل العالمية بشأن تسريع التحوّل في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030"⁽⁴⁾ في الاجتماع الدولي الذي استضافته حكومة جنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022،

1- تدعو إلى استخدام السنوات السبع المتبقية حتى عام 2030 لإرساء الأساس اللازم لتحوّل يلي احتياجات سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية الذين يقدر عددهم بـ 1.5 بليون نسمة⁽⁵⁾ في الوقت الراهن وهو رقم من المتوقع أن يصل إلى 3 بلايين نسمة بحلول عام 2050⁽⁶⁾، إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء؛

2- تسعى إلى إجراء تحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية بحلول عام 2030 كجزء من خطة طويلة الأجل ومستدامة لتحويل أحيائنا ومدننا إلى مستوطنات حضرية متكاملة تستوعب وتدعم جميع من

(3) E/2022/55.

(4) يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://unhabitat.org/global-action-plan-accelerating-for-transforming-informal-settlements-and-slums-by-2030>.

(5) E/2022/55.

(6) موئل الأمم المتحدة، تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصوير مستقبل المدن (نيروبي، 2022)، الصفحة 79.

يسكنونها وتُمكنهم من مستوى معيشي لائق، وبالتالي تحويل الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية إلى مستويات عاملة حيث يمكن للناس الوصول فيها بشكل كاف إلى السكن الآمن والملائم والصالح للعيش والميسور التكلفة والوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك المياه والتعليم والصحة وإدارة النفايات، من بين أمور أخرى؛

3- تدعم الإجراءات الرئيسية الـ 10 التالية نحو توسيع نطاق التحول في الأحياء الفقيرة:

(أ) **تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة المتعددة المستويات:** اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يتضمن أطراً متكاملة إضافة إلى تنسيق أفقي ورأسي متعدد القطاعات بين الدوائر الحكومية على جميع المستويات، مما يُمكن من المشاركة الديمقراطية والفعالة لجميع الفئات، ولا سيما المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، لضمان الاستفادة الكاملة من قدرات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛

(ب) **إجراء تخطيط مكاني:** تعزيز إدارة الأراضي والتخطيط القانوني للأراضي من أجل الاعتراف على مستوى المدينة بالمستوطنات العشوائية وإدماجها في النسيج الحضري، وتحقيق أقصى قدر من توافر الأراضي العامة واستخدامها والوصول إليها لأغراض السكن اللائق؛ وتصميم استراتيجيات للتكثيف المتوازن، بما في ذلك تنمية المناطق الطرفية في المدن، لتعزيز الروابط بين الريف والحضر وتجنب التوسع الحضري العشوائي الذي يؤثر سلباً على البيئة؛ وتعزيز التنمية الحضرية في المدن والأحياء الثانوية المعرضة للصدمة والضغوط المفاجئة والبطيئة؛ وضمان المشاركة العادلة والتمكين لسكان من أجل المشاركة المباشرة في التخطيط المتكامل وصنع القرار - مع مراعاة دور الوكالة والنهج التصاعدي والتواصل المجتمعي - لهذه المناطق المحددة في إيجاد حلول محلية ومستدامة لتمكين التصميم المناسب ثقافياً والشامل للتدخلات والحلول، باتباع نهج متكاملة لتحقيق التنمية الحضرية تكون مستدامة ومتمحورة حول الإنسان ومراعية للعمر والجنس والإعاقة؛

(ج) **جمع البيانات:** تحسين منهجيات رسم الخرائط والتعداد لتوضيح واقع المستوطنات العشوائية والأسر المعيشية وتصنيف البيانات بشكل أكثر دقة؛ وجمع البيانات في جميع المستوطنات، بغض النظر عن الوضع من حيث حيازة الأراضي أو التسوية القانونية، من خلال نهج متكامل يتجاوز مستوى المستوطنة المعزولة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتكاليف التحول والقدرة على تحمل التكاليف وكذلك تأثير التدخلات وديناميكيات تحركات الأسر المعيشية بعد التدخلات؛ وضمان توافر البيانات واستخدام البيانات المتاحة لصنع القرار على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومستوى المدينة والمستوطنات؛

(د) **وضع السياسات:** تصميم واستعراض أطر قانونية وتنظيمية وتخطيطية واستثمارية ومؤسسية تمكينية ومبسطة وسهلة الاستخدام على المستويات الوطنية والمحلية ومستوى المدينة، ووضع أهداف التحول من منظور طويل الأجل ومعايير متوسطة الأجل، لإنشاء مؤسسات للتنفيذ وتقويضها وتجهيزها؛

(هـ) **تنفيذ السكن اللائق:** استهداف تحقيق التوفير التدريجي والمطرّد للمساكن الصالحة للسكن والتي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة والقادرة على الصمود مقترنة بخلق الفرص الاجتماعية والاقتصادية وسبل العيش المستدامة؛

(و) **تنوع التمويل:** إنشاء نماذج تمويل مرنة ومزودة بموارد كافية للاستجابة لاحتياجات الفئات والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، واستيعاب آليات التوطين والقدرة على الاستجابة؛ وتطبيق تحويلات مالية متكاملة تُمكن من توسيع نطاق التحول في الأحياء الفقيرة والاستفادة من الشراكات والاستثمارات المتعددة، بما في ذلك من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمؤسسات المالية الدولية؛ وتعزيز السلامة المالية للبلديات في مجالات مثل الإدارة المالية العامة، فضلاً عن إدراج آليات التمويل القائمة على الأراضي وتنفيذ أدوات خاصة كأدوات وسيطة لا سيما للبلديات الصغيرة لتنسيق وتعبئة الأموال من الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والشركاء الآخرين؛ وإنشاء أطر المساءلة لرصد تطبيق تعبئة الموارد في الوفاء التدريجي لمعايير التحول؛ وتشجيع تمويل البنية التحتية الجماعية والخدمات الأساسية الداعمة للإسكان؛

(ز) *إدارة الأراضي*: الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للأراضي العامة والخاصة من خلال ضمان الحياة الآمنة وتنظيم الأراضي وزيادة المعروض من الأراضي ذات المواقع الجيدة الميسورة التكلفة للإسكان باستخدام الأراضي والمباني غير المستغلة بالقدر الكافي والشاغرة، دون التقليل من فوائدها البيئية أو وظائفها الاجتماعية؛ والاعتراف باستمرارية حقوق الأراضي وحقوق الملكية وكفالة الضمانات في حالات إعادة التوطين، والتي يجب تقليلها والتفاوض بشأنها، وتجنب عمليات الإخلاء القسري، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

(ح) *تعزيز قدرة المجتمع على الصمود والتمكين*: إنتاج وتوليد معارف جديدة تستند إلى الخبرات المحلية مع القدرة على الصمود واتباع النهج المجتمعية، بما في ذلك تدابير التكيف والتخفيف القائمة على المكان للمخاطر البيئية والاجتماعية المتعددة، وإنشاء منصات لتمكين التبادل الأفقي بين أصحاب المصلحة لتعزيز القدرات؛ ودعم الابتكار في تحديد إمكانات المجتمع فيما يتعلق بتوليد البيانات وإيجاد الحلول بالتعاون مع الوكالات العامة؛ وتنفيذ إجراءات لتعزيز عمل المنظمات الأهلية؛ ودعم وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمعات المحلية وإشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ؛ والاعتماد على قدرات المجتمعات المحلية ومهاراتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل؛

(ط) *تعزيز المهارات والتثقيف*: التعاون مع الجامعات والمدارس الفنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى لتطوير وتعزيز الدورات التدريبية حول التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، واكتساب المعرفة والخبرات من الممارسين والباحثين ودراسات الحالة؛

(ي) *تعزيز التعاون من أجل التنفيذ*: بدء حوار مفتوح ومنتظم على جميع مستويات الحكمة، والمشاركة مع الوزارات الأخرى من المستويين الوطني ودون الوطني للحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية لتحديد واستعراض مجالات العمل الرئيسية وتحديد الإجراءات الرئيسية؛ ومتابعة أطر الشراكة المتعددة على مختلف مستويات (عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية) والمشاركة في المشاورات الإقليمية للاسترشاد بها في المستقبل، وتوسيع نطاق الشراكات القائمة وتنويعها في هياكل موحدة ومنسقة، وتعزيز التبادلات، بما في ذلك في الأحداث الدولية التي تعقد بانتظام، مثل المنتدى الحضري العالمي الذي يعقد كل سنتين؛

4- تشجع الدول الأعضاء على التعجيل باتخاذ إجراءات تحويلية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية واتخاذ التدابير ذات الصلة بالنظر إلى النمو المتوقع للأحياء الفقيرة، تماشياً مع الإجراءات الرئيسية المذكورة سابقاً في هذا القرار، ووضع احتياجات سكان الأحياء الفقيرة في المقام الأول؛

5- تحث المديرية التنفيذية والدول الأعضاء على مواصلة وضع التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في صميم التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة وبرامجه؛

6- تطلب إلى المديرية التنفيذية تعبئة الموارد اللازمة لضمان قدرات الدعم التقني للتحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية؛

7- تطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن اتخاذ إجراءات مشتركة لتسريع تعزيز التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، على نحو يتسق مع الإجراءات الرئيسية العشرة المذكورة في الفقرة 3 أعلاه؛

8- تطلب كذلك من المديرية التنفيذية أن تضع، رهنأ بتوافر الموارد، مبادئ توجيهية تقنية بشأن نهج للشراكات المتعددة، بالاستفادة من الأدوات والمعارف المتوفرة حالياً للتحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.